قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٥

بالموافقة علـى العقد التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨

بـين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى ٢٠١٣ - ٢٠١٧ ،

المكون الثالث : تأمين سـبل العـيش وخلـق أصـول للمجتمعات الريـفية الفقيرة ،

المكون الفرعى : المجتمعـات الهشـة بجنـوب محافظـة البحـر الأحـمر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـــادة وحيدة)

ووفق على العـقـد التنفيـذى الموقع فى القـاهرة بتـاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بين حكومـة جمهـورية مصـر العـربيـة وبرنامج الغـذاء العـالمى التـابع للأمم المتحـدة بشـأن مسـاعـدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ، المكون الثالث : تأمين سبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة ، المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بجنوب محافظة البحر الأحمر، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٣٦هـ

(الموافق ١٧ فبراير سنة ٢٠١٥م) .

عبد الفتاح السيسى

عقد تنفيذى

بين كل من حكومة جمهورية مصر العربية

وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة

بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتةللمجتمعات الفقيرة

برنامج الغذاء العالمى

البرنامج القطرى ٢٠١٣ - ٢٠١٧

المكون الثالث

تأمين سبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة

المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بجنوب محافظة البحر الأحمر

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية "المشار إليها فيما بعد بالحكومة" وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة "المشار إليه فيما بعد ببرنامج الغذاء العالمى" قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨؛

وحيث إن برنامج الغذاء العالمى قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار وبشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧) فى يونيو ٢٠١٣ ؛

وحيث إن الحكومة المصرية قد طلبت مساعدات من برنامج الغذاء العالمى لتنفيذ المكون الثالث الوارد بالبرنامج القطرى : (تأمين سبل العيش وخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة بجنوب البحر الأحمر المشار إليه فيما بعد بالمشروع) والخاضع لكافة أشكال الدعم ؛

وبناءً عليه اتفق كل من "الحكومة" و"برنامج الغذاء العالمى" على تنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه فى إطار التعاون المتبادل ، حيث اتفق الطرفان على ما يلى :

(البند الأول)

غرض ووصف المشروع ومساعدة البرنامج

١ - تحليل المشكلة :

تقع مناطق جنوب البحر الأحمر على الحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية ، وتعتبر مجتمعات البدو النائية أكثر المجتمعات فقراً فى مصر وأقلها إنتاجاً للغذاء ، كما تعانى من ندرة الموارد المائية، وقد مارس البدو الزراعة الموسمية المحدودة بشكل تقليدى عبر أجيال بالإضافة إلى الرعى فى أجواء الصحراء والذى أصبح الآن مهدداً نتيجة عوامل عدة مثل التغيرات المناخية والجوية التى حدثت خلال السنوات الماضية ، هذا بالإضافة إلى المستجدات من القيود المحددة للانتقال عبر الحدود والتى أعاقت تحرك البدو فى اتجاه مناطق العشب، لذلك اعتبرت الأسر البدوية التى تعيش فى تلك المناطق الصحراوية من أكثر الأسر التى تواجه ندرة فى الموارد مع ظروف معيشية قاسية تحول دون إتاحة أى فرصة لهم لممارسة نمط حياتهم المتوارث ويتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار الغذاء فى الأسواق المحلية وارتفاع تكلفة النقل مما أدى إلى أن يصبح الفقر يمثل تهديداً حقيقيًا لتلك المواقع .

وتتفاقم المشاكل الناتجة عن الفقر فى مجتمعات بدو جنوب البحر الأحمر نتيجة القصور فى مجال الخدمات الأساسية المتاحة للبدو حيث تقع مراكز تلك الخدمات فى مناطق بعيدة عن مواقع إقامتهم تعانى عجزاً فى المعدات ونقصًا فى المواد، بل أكثر من ذلك ، إذ يقيم هؤلاء البدو فى مناطق محرومة من خدمات الصحة العامة مثل مياه الشرب النقية والصرف الصحى وبما يعرضهم لأمراض طفح المياه وأمراض الجهاز التنفسى .

وتعانى النساء بخاصة فى تلك المجتمعات من التهميش حيث تتلاشى الخدمات التعليمية والبرامج التثقيفية، وأغلبية النساء لم يسبق لهن الذهاب إلى المدرسة وتعد مصادر دخل النساء محدودة للغاية. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الرعى قاصرة فقط على الرجال الذين يمتلكون رؤوس ماشية والذين يحصلون على الإيراد الناتج.

على الرغم من قيام الحكومة المصرية باستثمار ملايين من الجنيهات خلال الحقبات الماضية من أجل تنمية الإقليم وتحسين البنية الأساسية إلا أن هذه الاستثمارات لم تؤثر إيجابيًا على توفير الأمن الغذائى للإقليم وما زال الوضع فى المناطق ينذر بالخطر.

تعتبر حالات سوء التغذية فى تلك المنطقة علامة واضحة على الفجوة الغذائية الناجمة عن خلل فى ممارسات تحديد المستهدفين فى البرنامج الضخم للدعم الحكومى للمواد الغذائية والذى لا يصل لمستحقيه حيث يظل كثير من تعداد الفقراء بدون دعم كافٍ .

وحيث إن مصر تعتبر دولة مستوردة للغذاء حيث تستورد ما يقرب من (٤٥٪) من احتياجاتها من الحبوب (١٢,٥ مليون طن مترى من القمح ومنتجات الحبوب فى العام) ويشكل الخلل فى استهداف مستحقى الدعم الحكومى عبئًا واضحًا على ميزان المدفوعات وعجزاً فى الموازنة العامة للدولة (ويقدر بأكثر من ٧ بلايين دولار أمريكى و٣١,٥ بليون جنيه مصرى على التوالى) ومما سبق يؤدى الخلل فى ممارسات وصول الدعم إلى مستحقيه إلى ترك البدو فى موقف يجبرهم على إنفاق ما يقرب من (٥٠-٨٠٪) من دخلهم الشهرى على الغذاء تاركين نسبة صغيرة من مواردهم لإنفاقها على الخدمات الأساسية غير الغذائية واستثمارات أخرى لازمة لحياتهم اليومية .

١ - ١ مساعدة برنامج الغذاء العالمى السابقة :

يعود تاريخ المساعدة التى يقدمها برنامج الغذاء العالمى لمجتمعات البدو إلى عام ١٩٦٨ ، أما حديثًا ففى نهاية عام ٢٠٠٣ امتدت مساعدات برنامج الغذاء العالمى إلى مجتمعات بدوية أخرى لتشمل قبائل البشارية والعبابدة فى جنوب منطقة البحر الأحمر ، ولقد واصل برنامج الغذاء العالمى دعم تلك المنطقة تحت مظلة البرنامج القطرى وذلك من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١١ ، وتم مد العمل بتلك الاتفاقية حتى نهاية يونيو ٢٠١٣

كان بدو مناطق جنوب البحر الأحمر يعيشون - قبل مساعدات برنامج الغذاء العالمى - فى مآوى متناثرة فى الصحراء ، وكان المصدر الرئيسى للدخل بالنسبة لهم يتمثل فى رعى الأغنام والزراعة الموسمية لمحاصيل منخفضة القيمة مثل الشعير والبطيخ ، ولكن ومن خلال سلسلة من برامج التدريب المختلفة والتى تمت على أساس الغذاء مقابل العمل نجح برنامج الغذاء العالمى فى تحقيق تغييرات ملموسة فى حياة البدو على الرغم من تحديات إقامة علاقة الاتصال أو كسب الثقة مع بدو مناطق جنوب البحر الأحمر .

تم تنفيذ عدة دراسات تقييمية لتقدير أثر مساعدة برنامج الغذاء العالمى السابقة ويشمل ذلك تقدير تقييم ذاتى عن نصف الفترة (أبريل ٢٠٠٤) ، دراسة الأثر فى (مايو ٢٠٠٥) ، مراجعة البرنامج القطرى فى (٢٠٠٥ ، ٢٠١٠) ، والتى أكدت جميعها المساهمة الإيجابية للمساعدة الغذائية لبرنامج الغذاء العالمى فى مساندة مجتمعات البدو . فضلاً عن ذلك ، أشارت الدراسة إلى الحاجة إلى استمرارها للمجموعات الأكثر فقراً فى جنوب البحر الأحمر فى نمط وأسلوب متكامل يتضمن مبدأ الغذاء مقابل العمل بالإضافة إلى تغذية طلبة المدارس والغذاء التكميلى لكل من الأطفال تحت سن الخمس سنوات والأمهات الحوامل أو المرضعات ويضاف إلى ذلك التدريب على بناء القدرات الحياتية ومشروعات زيادة الدخل .

١ - ٢ مبررات مساعدة برنامج الغذاء العالمى :

على الرغم من قيام الحكومة المصرية بإدارة برنامج ضخم لدعم المواد الغذائية إلا أن الممارسات التنفيذية الحالية لهذا البرنامج تركت كثيراً من الأفراد الأكثر فقراً والأكثر تعرضًا للهشاشة فى التعداد القومى بدون دعم كافٍ ، لذلك ولفترة قصيرة سوف تلعب المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى دوراً فى ملء هذه الفجوة الغذائية لمنتفعى المشروع حتى تنتهى الحكومة من إصلاح نظام الدعم الغذائى .

أما فيما يتعلق بفاعلية المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى ، فهى سوف تمثل الحافز الذى سيشجع المستفيدين من الاشتراك فى الدورات التدريبية فى مجال البناء وصيانة وإصلاح الماكينات ، إذ أنها ستقدم للمتدربين كتعويض عن الوقت المستنفذ فى حضور تلك البرامج التدريبية .

إن تقديم برنامج الغذاء العالمى لمساعدته الغذائية سوف يكون بمثابة القوة الدافعة للحكومة المصرية لتخصيص مساهمتها لمناطق مشروعات لم تدرج ضمن الأولويات المخصصة بميزانية الدولة .

٢ - أهداف المشروع والناتج منها :

٢-١ الأهداف طويلة المدى :

إن الأهداف طويلة المدى لهذا المشروع هى تحسين الأوضاع الحياتية للأسر الفقيرة والتى تعانى من عدم الأمان فى توفير الغذاء بشكل مزمن والتى تعيش فى مناطق جنوب البحر الأحمر وذلك من خلال خلق أصول بشرية ومادية .

٢-٢ أهداف مباشرة :

تمكين المجتمعات التى تعانى من الفقر والهشاشة من خلال دعم المؤسسات المجتمعية وتشجيع الاعتماد على الذات .

تمكين المجتمع من خلق أصول مادية (مثل إعداد وتمهيد الأراضى الجديدة للزراعة، وإنشاء نظام رى محدد، وإنشاء الطرق)، وتعزيز ممارسات الصحة العامة (مثل إنشاء دورات المياه وبناء المساكن) ، والمحافظة على البيئة (مثل زراعة الأشجار ومصدات الرياح ، ووضع نظام لجمع المخلفات الصلبة) .

تسهيل تحقيق دخل من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات المساندة خاصة للمرأة والفقراء المعدمين الذين لا يملكون أراضى .

تحسين المهارات الحياتية وزيادة الوعى الغذائى ومجال صحة الأسرة والصحة العامة .

٢-٣ النتائج المتوقعة والانشطة :

النتائج المتوقعة :

(أ) يتم تمكين المجتمعات الفقيرة .

(ب) تحقيق خلق الأصول المادية .

(جـ) اكتساب المنتفعين للمهارات والمعرفة لزيادة الدخل من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات المساندة .

(د) اكتساب المنتفعين المهارات الحياتية الأساسية والوعى اللازم بما يساعدهم على تحسين مصادر الرزق وظروفهم المعيشية.

الانشطة :

يتم تحقيق النتائج المشار إليها سابقًا من خلال الأنشطة التالية :

(أ) تمكين المجتمعات الهاشة لتأخذ دورها فى جميع مراحل المشروع بدءاً من التخطيط ، التنفيذ، المتابعة والتقييم، كما يتم تنفيذ دورات تدريبية تقدم لكل من ممثلى المؤسسات المجتمعية على مبادرات الاعتماد على الذات، أساليب الاتصال، مهارات العمل والتنظيمات لإدارة تمويل ذاتى وخطة مشروعات ، وكذلك معلومات تقنية .

يتم التأكيد على مشاركة الحكم المحلى من خلال اشتراك لجنة على مستوى المحافظة فى الموضوعات الاستراتيجية ذات الاهتمام الخاص من إدارة المشروع، هذه اللجنة سوف تضم ممثلين عن إدارات المحافظة ذات الاهتمام بنشاط المشروع، المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص .

(ب) خلق أصول مادية : يتم استخدام منهج الغذاء مقابل العمل فى تحقيق أصول مادية فى المجتمع والتى سوف تسهم فى تحسين أوضاع الحياة لمنتفعى المشروع وذلك من خلال بناء وحدات سكنية، مدارس ذات الفصل الواحد، وحدات صحية وبيطرية، محطات مياه شرب ونظم رى محدودة، طرق ، مراكز لتنمية المرأة، إضافةً إلى أصول بيئية مثل زراعة الأشجار .

(ج) اكتساب المنتفعين للمهارات اللازمة والمعرفة لزيادة دخلهم من الزراعة والثروة الحيوانية والخدمات المساندة :

التدريب : يتم تدريب متطوعين من المجتمع الريفى فى مقابل أن يتحولوا إلى مصدر لخدمة مجتمعاتهم وتقديم خدمات الإرشاد الزراعى وتدريب المنتفعين على زراعات الخضر والفاكهة والمكافحة، وتداول وتخزين المواد الغذائية وإدارة الصوب والتصنيع الغذائى على مستوى الأسرة .

قروض للمشروعات الصغيرة : يتم تسهيل حصول منتفعى المشروع على قروض للمشروعات الصغيرة ، كما يدعم الأنشطة الأخرى ذات العائد والتى سيتم الربط بينها وبين المشروعات الأخرى المعنية بخلق الأصول .

دعم الثروة الحيوانية : تمثل الثروة الحيوانية عنصراً هامًا من عناصر سبل الرزق والحياة للمجتمعات الريفية الفقيرة وعادة ما تمثل شبكة الأمان فى حال حدوث أزمات اقتصادية أو بيئية مفاجئة ، كما أنها توفر منتجات ذات معدلات تغذية عالية مثل الألبان ومنتجاتها واللحوم ، هذا بالإضافة إلى المواد الخام مثل الجلد والوبر والتى يمكن من خلال تسويقها تحقيق مشروعات صغيرة ذات عائد .

كما تم دعم المنتفعين لتشجيعهم على تربية الثروة الحيوانية متضمنة الأغنام أيضًا مع احتمالات تربية الجمال التى لها قدرة على تحمل ظروف الجفاف ، كما أنها تعتبر من الأنواع المناسبة لبيئة البحر الأحمر .

(د) اكتساب المنتفعين لمهارات الحياة ومعرفة تمكنهم من تحسين سبل الرزق والحياة :

يتم تنفيذ برامج التدريب على المهارات الحياتية لمتطوعين من المجتمع فى مجالات القراءة والكتابة ومحو الأمية الرقمية، كيفية وسائل الاتصال ومناهج المشاركة ومهارات القيادة ومن المتوقع أن تنضم المرأة لمجموعة المتطوعين .

تم تنظيم حملات توعية للصحة العامة والتغذية بالتنسيق مع المعهد القومى للتغذية التابع لوزارة الصحة والطاقة واشتراك الأجهزة الصحية المعنية بالمحافظات . كما يتم اختيار متطوعين من أفراد المجتمع يتم تدريبهم على موضوعات عديدة متصلة مثل القابلات المسعفات ومسئولين عن التوعية الصحية والتغذية .

سوف يستفيد كل مجتمع من دعم برنامج الغذاء العالمى من خلال تدريبات متعددة ومن خلال تطبيق مفهوم العمل مقابل الغذاء لمدة سنتين .

٣- الفائدة العائدة من المشروع والمستفيدين منه :

٣-١ أسلوب ومعايير اختيار منتفعى المشروع :

يقدر إجمالى عدد المستفيدين من المشروع حوالى ٢٥٠ أسرة كحد أقصى بما يمثل قرابة ١٢٥٠ منتفعًا ، وهذا يعنى أن متوسط عدد الأسرة الواحدة هو خمسة أفراد ، تمثل نسبة السيدات حوالى (٥٠٪) من إجمالى عدد المنتفعين .

يتم اختيار قرى المنتفعين بمعرفة اللجنة الإشرافية وتتكون من ممثل عن برنامج الغذاء العالمى وإدارة المشروع والمحافظة ، يتم اختيار تلك القرى بناءً على محددات تشمل هشاشة المجتمع بمعنى الفقر وحالات سوء التغذية وكذلك إمكانيات تنفيذ المشروعات التنموية بها ويكون المؤشر لها هو توافر الموارد الطبيعية والبشرية .

يتم تنفيذ خطة العمل التنموية الخاصة بكل مجتمع بناءً على تطبيق منهج المشاركة بدعم من المشروع وبرنامج الغذاء العالمى وسوف تشتمل خطط العمل على الأهداف والأنشطة والنتائج وكذلك يحدد الجدول الزمنى للأنشطة وتوزيع الأدوار والمسئوليات وعدد المنتفعين والمدخلات المطلوبة بما يشمل الخامات والخبرات والمعونة الغذائية اللازمة. تقوم اللجنة الإشرافية بمراجعة خطة العمليات وعمل التعديلات اللازمة فى ضوء الأهداف التنموية للمحافظة والموارد المتاحة للمشروع ويتم إرسال الخطط التنموية المجتمعية للمشروع وبرنامج الغذاء العالمى للمراجعة والتصديق .

بمجرد اعتماد خطة العمليات سيشترك أعضاء من المؤسسات المجتمعية المحلية والشخصيات القيادية داخل المجتمع فى الاختيار الفعلى للمنتفعين والذى يتم بناءً على التواجد الدائم والحس الانتمائى للمجتمع ومدى وثاقة الصلة بين الأنشطة الاقتصادية التى يقومون بها والأهداف التى يركز عليها المشروع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه .

يتم تطوير معايير اختيار المنتفعين من خلال اللجنة الإشرافية ومؤسسات تنمية المجتمع معتمداً فى أساسه على أن يكون اختيار المنتفعين قائمًا على محددات تشمل الفقر ، الحالة الغذائية، النوع الاجتماعى ، الحضور والتواجد الدائم، والحس الانتمائى للمجتمع ومدى جديتهم فى الالتزام بتحقيق أهداف المشروع وإنجاحه ، كما يتم إشراك الشخصيات القيادية بالمجتمعات والمنظمات المجتمعية فى عملية الاختيار الفعلى للمنتفعين.

٣-٢ الفوائد العائدة من المشروع :

تتضمن فوائد المشروع توفير حصة غذائية ربع سنوية لعدد يصل إلى ١٢٥٠ منتفعًا وأسرهم يتم توزيعها مقابل وقتهم الذى بذلوه فى العمل ومشاركتهم فى أنشطة التدريب ، يصل إجمالى حجم المعونة الموزعة خلال مدة المشروع حوالى ٢١٨ طنًا متريًا ويخضع ذلك لتوافرها لدى البرنامج ، وتقدر القيمة اليومية لحصة المعونة الغذائية المقدمة لكل أسرة بحوالى ٤٢٥ جنيهًا مصريًا ، يتم ربط المعونة الغذائية بالفوائد العائدة من المشروع مثل القروض والحصول على الأصول المادية التى يقوم المشروع بإنشائها.

٣-٣ الآثار المتوقعة للمشروع على المرأة :

يظل مفهوم الجندر اتجاهًا مطبقًا فى المشروع وذلك استكمالاً لسياسة البرنامج القطرى السابق وتقدم وحدة الجندر بالبرنامج أنشطة تدريبية للمنتفعين فى هذا المجال . كما يتم التركيز بصورة خاصة على ما يلى :

أن تحتل المرأة مركزها فى اهتمامات المشروع وخاصة اللاتى يتعرضن لمخاطر الاتجار وضحايا الهجرة الداخلية .

ضمان استفادة المرأة من أنشطة المشروع بشكل متكافئ مع الرجل .

تحقيق قواعد المساواة بين الجنسين فى مجال توزيع المعونة الغذائية والاستفادة من أنشطة المشروع . وسوف يسعى برنامج الغذاء العالمى بكافة السبل لتحقيق ضمان تمثيل المرأة فى لجان إدارة مشروعات الأنشطة المختلفة ولجان توزيع المعونة بنسبة لا تقل عن (٢٠٪) وقد يصعب تحقيق ذلك فى كل مناطق عمل المشروع إلا أن البرنامج سيعمل على وضع خطط بديلة لجعل صوت المرأة مسموعًا .

زيادة الوعى بالتغذية المناسبة لكلٍ من المرأة والطفل .

ضمن الأهداف الهامة المتعددة التى يسعى المشروع إلى تحقيقها ، يأخذ نشاط رفع كفاءة مهارة المرأة فى مجال محو الأمية المهنية والرقمية موضعه الهام على رأس أهداف المشروع بصفة عامة ومن المنتظر أن يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التعاون مع هيئة محو أمية الكبار وهى هيئة حكومية معتمدة وكذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٣-٤ اهتمامات البيئة :

يعمل برنامج الغذاء العالمى فى تعاون وثيق مع الهيئة المصرية لشئون البيئة التى تقوم بدورها بتوفير الخطوط العريضة اللازمة لتنفيذ المشروع خاصة فيما يتعلق بنشاط "الغذاء مقابل العمل " حيث يساعد هذا النشاط على استخدام الموارد والتقليل من مخاطر إدخال مواد جديدة لا تنتمى لهذه البيئة، وسيظهر هذا أثناء تنفيذ أنشطة المشروع بالمناطق المحمية التى تتولى الهيئة المصرية لشئون البيئة إدارتها وتتحمل المسئولية كاملة عنها .

من المتوقع أن يؤثر المشروع إيجابيًا على البيئة حيث يسهم فى استعادة بعض النباتات المحلية المهددة بالزوال، كما يعمل المشروع أيضًا على نشر الوعى الصحى وإنشاء المرافق الصحية فى القرى المستهدفة وزراعة الأشجار وإنشاء مصدات للرياح لحماية الزراعات من العواصف الرملية التى تقضى عليها ، ويواصل برنامج الأغذية العالمى والحكومة بذل الجهد لإحياء ومتابعة هذه المنطقة الحدودية ذات البيئة الصحراوية الجافة .

(البند الثانى)

مساهمات برنامج الأغذية العالمى

إضافةً إلى البنود والشروط التى تم الاتفاق عليها بين كل من الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما ، يلتزم برنامج الغذاء العالمى بالقيام بما يلى :

قرر المجلس التنفيذى لبرنامج الغذاء العالمى تفويض البرنامج لمنح تمويل إضافى لدعم ما يزيد عن ١٢٥٠٠ منتفعًا من خلال دعم الأنشطة التنفيذية المحددة فى هذا العقد للفترة من يوليو ٢٠١٣ حتى يوليو ٢٠١٥ ويعتمد توافر هذا التمويل على مدى اهتمام الجهات المانحة بأنشطة المشروع . يعمل برنامج الغذاء العالمى بالتعاون مع إدارة المشروع على إدارة وتجهيز الموارد المقدمة من الجهات المانحة المحلية والدولية.

١ - تقديم المعونة الغذائية وغيرها من أوجه الدعم والمساندة :

١-١ وفقًا لما هو متاح من الموارد بصفة عامة أو سلعة غذائية بصفة خاصة سوف يقدم برنامج الغذاء العالمى للحكومة المصرية السلع الغذائية بميناء الإسكندرية وبكميات لن تتجاوز تلك المحددة فيما بعد بقيمة إجمالية (متضمنة تكلفة الشحن ، والخبير المصفى، والإشراف المحلى) تقدر بـ ١٥٧,٥٥٠ دولار أمريكى :

١ - ٢٠٠ طن مترى من دقيق القمح .

٢ - ١٨ طنًا متريًا من الزيت النباتى .

١-٢ تمثل البنود المدرجة بالفقرة (١-١) بعاليه فكرة عامة عن كمية المواد الغذائية التى تمثل حجم التمويل الذى يستخدم فى المشروع ، وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقًا لما هو متاح لبرنامج الغذاء العالمى ، ومحليًا بالدولة المتلقية ، وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

١-٣ وفقًا للمتاح من الموارد الغذائية ، يوفر برنامج الغذاء العالمى مواد المعونة الغذائية شهريًا حتى تاريخ انتهاء هذا العقد التنفيذى .

١-٤ تحدد الشحنات طبقًا للمتاح من السلع المذكورة وفقاً لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقًا لما يتم الاتفاق عليه مع الحكومة .

١-٥ قد يحدث تغيير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محليًا (سواءً مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الغذاء من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج يتعهد بشراء هذه السلع من السوق المحلى .

١-٦ يتعهد برنامج الغذاء العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية كلما أمكن ذلك بما يتحقق من الترتيبات اللازمة التى يتخذها بخصوص توريد السلع الغذائية .

١-٧ يتخذ برنامج الغذاء العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة (٢) فقرة (١-١) ، كما يتولى إقامة الدعوى القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً إلى تقرير الخبير المصفى المكلف من قِبَل البرنامج ويتم الاستلام وفقًا لسلامة وصول السلع وللبرنامج أن يوفر كميات إضافية فى حالة وجود عجز فى الكمية المسلمة بنسبة تزيد عن خمسة فى المائة تلفت أو فُقِدت لدى شحن الكمية وخاصةً حال انتهاء العمل بالمشروع وما زالت تلك الكمية مطلوبة للتوزيع .

٢ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

٢-١ يتعهد برنامج الغذاء العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين والذين يقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مجال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

٢-٢ قد يقدم برنامج الغذاء العالمى المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خبراء لتدريب العاملين الشركاء على المستوى الميدانى فى مجالات الإدارة القائمة على النتائج وتنمية المجتمع بالمشاركة وإعداد التقارير والجندر وكل ما هو وثيق الصلة بأعمال المتابعة والتقييم للأنشطة وفقًا لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

٢-٣ يعمل المكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، كما يقدم المشورة والنصح لمدير/ مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات :

(أ) الإجراءات اللوجيستية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية .

(ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع .

(جـ) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى .

ولتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع ، فإن مكتب البرنامج يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية وتقارير تنفيذ المشروع وكذلك فى متابعة المشروع طبقًا لمؤشرات الأداء المقترحة المدرجة فى ملحق (١) .

يتولى موظفو مكتب البرنامج القطرى بالتعاون مع المدير التنفيذى للمشروع عمل ما يلى :

١ - زيارات متابعة ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة وذلك لمقابلة السلطات المحلية سواءً فى المحافظة أو على مستوى القرية (بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها، بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم) .

يقوم مكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها.

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى:

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ويتم ذلك من خلال ما يلى :

(أ) المكاتبات الرسمية .

(ب) الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة .

(جـ) الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

يساعد المكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى موظفى المشروع فى الحصول على دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

يتم إعداد زيارات ميدانية خاصة للمناطق التى يتم اختيارها لإطلاع ممثلى الجهات المانحة المهتمة بأنشطة البرنامج والتى يمكن أن تقدم الخدمات التنموية ذات الصلة وذلك بالتشاور بين المكتب القطرى للبرنامج والمدير التنفيذى للمشروع بهدف تدعيم الأنشطة الخاصة بالمشروع ، كما يقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زياراته الميدانية المنتظمة لمناطق عمل المشروع .

يساعد المكتب القطرى موظفى المشروع بصورة خاصة للحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم الأنشطة الضرورية واللازمة لنجاح المشروع مثل الوصول إلى توفير مصادر تمويل أخرى للمزارعين .

٣ - متابعة وتقييم المشروع :

٣-١ يتم عمل مسح تقييمى أساسى للمشروع من قِبَل وحدة التقييم والخرائط بالبرنامج وفقًا لخطة عمل المشروع التى يتم تطبيقها وتطويرها من خلال مفهوم التنمية بالمشاركة ، ويتم عرض البيانات الأساسية بهذا التقييم على الشركاء المنفذين بالحكومة .

٣-٢ يتم عمل تقييم نصف سنوى أو تقييم ذاتى لاستعراض أداء المشروع والتوصيات الخاصة بوسائل تحسين تأثير وفاعلية خطوات سير العمل بالمشروع، ويتم رفع نتائج هذا التقييم فى تقرير لمناقشتها مع شركاء البرنامج وإدراج التوصيات فى خطة عمل المشروع السنوية .

٣-٣ فى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره ، يشمل هذا التقييم بعض القضايا مثل المنتفعين المستهدفين وتوفير الخدمات وعمل التصميمات، كما يشمل أيضًا مدى تحقيق الأهداف الأساسية للمشروع وفاعلية المعونة الغذائية المقدمة . يتم إيجاز النتائج والتوصيات فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات التى يقوم برنامج الغذاء العالمى بإجرائها .

٤ - نظام إعداد التقارير ببرنامج الغذاء العالمى :

٤-١ يتولى المكتب القطرى خلال مدة المشروع تقديم التقرير السنوى متفق المعايير إلى برنامج الغذاء العالمى ، كما يقوم بتسجيل أداء حركة السلع وفقًا للمعايير الدولية الخاصة بنظام حركة السلع وتحليل العمليات، بالإضافة إلى تسجيل المعاملات والحسابات المالية للمشروع بشبكة المعلومات الدولية لبرنامج الغذاء العالمى ، بالإضافة إلى ذلك ، تتولى إدارة المشروع تسليم تقارير مراجعة الحسابات المالية السنوية للمشروع (بموجب المادة الثالثة ٧ -٦) ، وتتولى الجهات المانحة أيضًا تقديم التقارير الخاصة بالتمويل المقدم من قِبَلها لدعم أنشطة المشروع .

(البند الثالث)

إسهامات الحكومة

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين كل من الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمى كما ذكر سلفًا فى هذا العقد التنفيذى، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

(١) تنفيذ وإدارة المشروع :

١-١ تَعِد الحكومة بتنفيذ خطة المشروع ، كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الغذاء العالمى للفئة المستهدفة لمساعداته .

١-٢ تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سواءً من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الغذاء العالمى :

تكاليف الحكومة	القيمة
مصاريف إدارية	٧٤٤٠٠٠ جنيه مصرى
التكلفة المباشرة لأنشطة البرنامج القطرى (تمويل أنشطة التنمية)	٦٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
انتقالات داخلية وتخزين وتداول	٩٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
المعدات والتجهيزات اللازمة	١٤٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
أنشطة دعم المشروع (التدريب والمتابعة والتقييم)	٧٠٠٠٠٠ جنيه مصرى
الإجمالى	١٦٤٤٠٠٠٠ جنيه مصرى
	٢٣٤٨٥٧١ دولاراً أمريكيًا

١-٣ تُفوِّض الحكومة بموجب عقد الاتفاق هذا وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بالمشروع ، كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام كما هو منصوص عليه فى النقاط الأساسية لبنود خطة العمليات .

١-٤ يعمل مدير تنفيذى دائم على رئاسة الهيئة التنفيذية للمشروع التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والتى تتولى مسئولية تنفيذ مهام جميع مشروعات المساعدة التابعة للأمم المتحدة تحت إشراف وتوجيه المشرف العام، كما يكون مسئولاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة وبرنامج الغذاء العالمى . تقوم الهيئة التنفيذية للمشروع بجميع الأنشطة التنفيذية متضمنة خطط وبرامج العمل وتسهيلات تنفيذ الإجراءات اللازمة لنقل المعونة الغذائية بالإضافة إلى ضمان تحقيق المشروع لأهدافه التنموية .

١-٥ لمدير المشروع وهيئة موظفيه التفويض الكامل فى التنسيق مع المحافظات والمجالس المحلية والوزارات المعنية الأخرى (مثل وزارة الصحة، وزارة التعليم ، وزارة الخارجية) لتحقيق الدعم الفنى المطلوب، بالإضافة إلى الوكالات المحلية والدولية للحصول على الدعم فى مجالات التسويق والتدريب والإرشاد .

(٢) ترتيبات التنفيذ السابقة لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام والمدير التنفيذى للمشروع بالتأكيد على الانتهاء من اتخاذ الإجراءات التالية قبل البدء فى تنفيذ أنشطة المشروع :

(أ) تعيين اللجان الإشرافية رسميًا من قبل المحافظ، يتولى موظفو هذه اللجان الإشرافية للمشروع تنفيذ المسئوليات التالية :

الموافقة على قائمة المنتفعين والمجتمعات الجديدة بالمشروع .

التواصل مع المحافظات والمنظمات المجتمعية لإعداد وتنفيذ خطط عمليات تنمية المجتمع. وبصورة أكثر تحديداً، طلب إعداد خطط العمل، ومراجعة تلك الخطط فى ضوء إمكانيات المشروع والموارد المتاحة، والمتابعة الدورية لعمليات التنفيذ .

التنسيق بين الجهات المانحة للمشروع والتأكد من أن الموارد الخاصة بهذه الجهات يتم استخدامها الاستخدام الأمثل لتقديم أفضل دعم ممكن للمحافظة .

(ب) إدارة المساهمات العينية أو النقدية المقدمة من مصادر داخل المحافظة لدعم المشروع واستكمال مساهمات برنامج الغذاء العالمى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

(جـ) تم إعداد خطة عمل باستخدام النموذج المعتمد للأمم المتحدة مع الاستعانة بنتائج أنشطة العمل بالمشاركة التى تم إدارتها مع برنامج الغذاء العالمى من قبل خلال الإعداد للمشروع . يتم استعراض خطة العمل سنويًا فى ضوء تقدم سير العمل بالمشروع والعوائق التى تم مواجهتها .

(د) إعداد خطط عمليات تنمية المجتمع بدعم من المشروع وبرنامج الغذاء العالمى ، وإزالة العقبات وتجهيزها للعمل بمساعدة اللجنة الإشرافية، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والبرنامج، عرض قائمة المنتفعين المشاركين فى أنشطة مساعدات البرنامج وإصدار البطاقات التموينية لهم .

(٣) استلام وتسليم السلع :

٣-١ تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية لبرنامج الغذاء العالمى والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل وفى حالة ما إذا كان التفريغ والنقل يتم بمعرفة أو تحت مسئولية أصحاب هذه الخطوط الملاحية ، فإن التسليم يتم عقب نزول المواد من الصنادل إلى رصيف الميناء.

٣-٢ اما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى ، فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب . أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل ، فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل بواسطة ونش التفريغ .

(٤) استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام :

٤-١ فى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أى وسائل نقل أخرى .

٤-٢ من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانئ بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسوم والفرز وما يماثلها من رسوم الموانى المتشابهة .

٤-٣ فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب، يقوم برنامج الغذاء العالمى بسدادها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضًا بسدادها لبرنامج الغذاء العالمى لدى مطالبته بها ، ومن ناحية أخرى، فإن أى امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ/ مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى صندوق المشروع .

٤-٤ فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

٤-٥ فى حالة قيام برنامج الغذاء العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه ، فإن الحكومة تقوم بالسداد العاجل للغرامات .

(٥) الإشراف على السلع والتعويضات :

٥-١ تمكن الحكومة الخبير المعين من قِبَل برنامج الغذاء العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادات بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

٥-٢ على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الغذاء العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابةً عن الحكومة وبناءً على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

٥-٣ بدون الإخلال بمصطلح "نقل الملكية " فإنه فى حالة تعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الغذاء العالمى الحق - بناءً على رغبته وحده - فى رفع الدعوى نيابةً عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها.

٥-٤ لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق يختص ببوليصة الشحن ، فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الغذاء العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

٥-٥ فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة ، فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الغذاء العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الغذاء العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قِبَل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عملية التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب ، أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

٥-٦ بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة (FCL) أى "حمولة كاملة " فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولابد من تواجد مندوب برنامج الغذاء العالمى أثناء عمليات التفريغ فى الميناء وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ ، أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج، حيث ما زال مالكًا للشحنة، وإذا حدث أى تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج ، فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر ما بعد التفريغ ، أى تقع ضمن مسئولية الحكومة ، بمعنى أنها حدثت بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع ،

وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة، فإن الخبير المعيَّن من قبل البرنامج غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات ، وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

(٦) الانتفاع من السلع :

٦-١ يتم شحن سلع برنامج الغذاء العالمى إلى الميناء بمصر ، وبعد الانتهاء من إجراءات رسوم الميناء وإنهاء التخليص الجمركى يتم إيداع المواد الغذائية فى مخزن عمومى وتنقل السلع على دفعات ربع سنوية إلى المجتمعات المستفيدة فى المشروع.

٦-٢ يتسلم المنتفعون حصصًا عائلية خلال فترة الاستيطان بالمشروع لمدة سنتين على الأكثر، وتتوقف فترة الاستيطان للمنتفعين المسجلين للعمل بأنشطة البرنامج على خطة عمليات التنمية بكل قرية ولكنها لن تزيد عن سنتين تحت أى ظرف .

٦-٣ يتم إعلام المنتفعين بتاريخ بدء توزيع السلع الغذائية بمجرد وصولها إلى مخازن التوزيع بالقرى وستكون متاحة لهم للحصول على حصصهم الغذائية بتقديم بطاقات استلام الحصص ، بالنسبة للأزواج ستكون البطاقات باسم كل من المنتفع المباشر وقرينته وذلك النظام الجديد له مزاياه فى أنه حين يتغيب المنتفع المباشر يقوم قرينه / قرينته باستلام الحصة الغذائية نيابةً عنه . وفى حالة الأسر التى تعولها الإناث ستكون البطاقة باسم المرأة العائلة واسم عضو آخر من الأسرة بناءً على اختيارها ، تتضمن بطاقات الاستلام البيانات الأساسية عن المنتفع كالاسم الكامل (كما فى البطاقة الشخصية أو شهادة الميلاد) والنوع ومحل الإقامة الحالى .. إلخ ، وذلك لتسهيل عمليات المتابعة من قِبَل هيئة موظفى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وبرنامج الغذاء العالمى .

٦-٤ تقوم الوحدة الإدارية للمشروع برئاسة المدير التنفيذى بالتنسيق مع السلطات المحلية والهيئات العامة المعنية باتخاذ إجراءات صارمة لضمان سلامة السلع الغذائية قبل وصولها للمنتفعين وللتحكم فى عمليات التوزيع ومنع أى مخالفات فى قوانين ترخيص السلع المدعمة من برنامج الغذاء العالمى وفى حالة حدوث ذلك سيقوم المشرف العام على المشروع بإخطار المدير القطرى للبرنامج على الفور بهذه المخالفات وما يجب اتخاذه من إجراءات لمنع وإصلاح ذلك .

٦-٥ بدون الإخلال بمصطلح "نقل الملكية" فإن برنامج الغذاء العالمى له كامل الحق فى البحث مع الحكومة فى إمكانية استخدام كمية من السلع المسلمة فى حالات الاحتياجات الغذائية الطارئة وغير المتوقعة داخل أو خارج البلد المعنية وسوف يتم استبدال هذه السلع المستخدمة فى الإعانة فى حالات الطوارئ بواسطة البرنامج وذلك طبقًا لما تم الاتفاق عليه بين كل من برنامج الغذاء العالمى والحكومة، بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف النقل والتداولات الخارجية ستكون على نفقة برنامج الغذاء العالمى .

(٧) صندوق المشروع:

٧-١ لن يتم بموجب هذا العقد التنفيذى بيع المعونة الغذائية للمنتفعين وسوف تضمن الحكومة أن المنتفعين لن يطالبوا بأية مدفوعات أخرى، كما يتم فتح حساب منفصل بالأموال الناجمة عن بيع الفوارغ وأيضًا أموال التشغيل الناجمة عن بيع المواد الغذائية والفوارغ الخاصة بالمشروعات السابقة وفقًا للحسابات الواردة بتقارير المراجعة، ويتم تسجيل كافة المعاملات الخاصة بهذا الحساب فى الدفاتر المالية ببرنامج الغذاء العالمى ، ويدير البرنامج هذا الحساب حيث يتولى المدير القطرى مسئولية الإدارة المالية والميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية الخاصة به.

٧-٢ يتولى البرنامج وإدارة المشروع عمل متابعة منتظمة لمصروفات المشروع وتقوم إدارة المشروع بإعداد تقرير مالى سنوى مفصل بمصروفات المشروع وخاصة الدعم المقدم على مستوى القرية ويقدم هذا التقرير للجنة الفنية والمكتب القطرى لبرنامج الغذاء العالمى .

٧-٣ نظراً لأهمية نشاطى الزراعة والثروة الحيوانية للمنتفع حيث إنهما من أهم مصادر زيادة الدخل لديه فإن الصندوق سينفق وفقًا للإرشادات التالية :

يخصص (٣٠٪) للتدريب النظرى والميدانى والإرشاد الزراعى والدعم الفنى للمزارعين والتعاونيات والجمعيات الزراعية .

يتم تخصيص (٣٠٪) على الأصــول المادية والمعدات اللازمة لدعم فقراء المزارعين من النشاط الزراعى والثروة الحيوانية والخدمات المعاونة .

يتم تخصيص (٢٠٪) لتمويل نشاط الثروة الحيوانية .

يتم تخصيص (٢٠٪) توجه لدعم تمكين المرأة .

يتم تخصيص (٥٪) للارتقاء بمستوى أداء موظفــى المشــروع من خلال تلقــى الدورات التدريبية .

وبالرغم من ذلك، فإن الهيئة التنفيذية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ستتخذ منهجًا أكثر مرونة فى تحديد النسب المخصصة للبنود المختلفة بناءً علــى الاحتياج الفعلى .

٧-٤ تلتزم الحكومة بتقديم بيان بالحسابات المالية للمشروع إلى مكتب البرنامج سنويًا وبعد انتهائه من تقديم مساعداته للمشروع وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من محاسب قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج ، كما تتم هذه المراجعة الحسابية بناءً على المعايير الدولية المطبقة على الأنظمة المالية لبرنامج الغذاء العالمــى بموجب خطة العمليات رقم ٢/٩٥ . . أو أية تعديلات تطرأ عليها والتى يقوم المكتب القطرى برفعها للمشرف العام للمشروع والمدير التنفيذى وتكون المراجعة المالية عن الفترة المالية من يناير حتى ديسمبر من كل عام ويلزم تقديم نتائج التقرير قبل ٣١ مارس من السنة التالية ، يشير مصطلح "انتهائه" السابق ذكره إلى انتهاء مدة تقديم المعونة الغذائية من قبل برنامج الغذاء العالمى للمشروع .

(٨) الاستعداد لبدء العمل :

٨-١ لدى الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء تلقى المساعدات بما فى ذلك فتح حســاب مســتقل فى البنــك لإيداع الأموال الناجمة عــن المســاعدات الغذائيــة، تقوم الحكومة بإخطار برنامج الغذاء العالمى كتابيًا بقيامها بتوفير التمــويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجــة فى البند الثالــث الفقرة (٢) وبيان حديث عن عدد المنتفعين، وكميات السلع الغذائية المطلوبة لأول دفعة من التوريدات المتفق عليها .

٨-٢ تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٨-١) المشار إليه سلفًا فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمنًا أن برنامج الغذاء العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع العقد التنفيذى الحالى إلا إذا كان سبب التأخير قد أوضحته الحكومة قبل انتهاء الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة.

(٩) القوانين واللوائح:

٩-١ تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع وذلك قبل البدء فى التنفيذ .

(١٠) تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

١٠-١ توفر الحكومة لبرنامج الغذاء العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تطبق الحكومة أحكام اتفاق مزايا وحصانات الوكالات المتخصصة على ممتلكات برنامج الغذاء العالمى وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك موظفيه ومستشاريه .

١٠-٢ تكون الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الغذاء العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذا العقد التنفيذى وأن تحافظ الحكومة على البرنامج والأشخاص المذكورين بعاليه وكذلك فى حالة وجود أى مطالبات أو ديون ناجمة عن العمل فى هذا العقد فيما عدا الحالات التى تتفق فيها الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى على أن كون هذه الحالات أو المطالبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

١٠-٣ تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف المستفيدين والعامة ببرنامج الغذاء العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الغذاء العالمى وتوزيعها .

(١١) الترتيبات اللازمة لمتابعة وتقييم المشروع :

١١-١ تلتزم الحكومة بإعداد نظام للمتابعة الدورية وإعداد وتقييم ما يلى :

تقارير دورية عن الأنشطة وتقارير استلام وانتفاع البضائع الغذائية الخاصة بالبرنامج والمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى وتوفير أية مساعدات خارجية أخرى تتصل ببنود المشروع وإذا لم يوضع أو يتفق على أحكام خاصة يتفق عليها بما يخالف ذلك فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الغذاء العالمى بشكل منفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

١١-٢ حركة السلع الغذائية :

تقدم الحكومة تقرير ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الغذاء العالمى متضمنًا معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو استبداله والكمية التى تم توزيعها وبيان بالخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية كل تقرير .

١١-٣ إنجازات المشروع :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوى عن تنفيذ المشروع يتضمن المؤشرات الواردة والموضحة فى الملحق الأول .

تضمن الحكومة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات المذكورة بعاليه كما تضمن إتاحة نسخ من التقارير وتوجيه موظفى المشروع والعاملين به وذلك قبل بدء التنفيذ .

(١٢) استمرار تحقيق هدف المشروع :

١٢-١ يعتبر هذا المشروع هو آخر نشاط تنموى لبرنامج الغذاء العالمى فى مصر وتلتزم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتقديم الدعم اللازم لدمج منتفعى برنامج الغذاء العالمى فى أنشطة المساعدات الحكومية التى تقدم للمزارعين وسوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الغذاء العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

(البند الرابع)

أحكام عـامة

(١) إن أحكام العقد التنفيذى سوف تفسر فى ضوء ديباجة الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى ديباجة هذه الوثيقة .

(٢) يعتبر هذا العقد التنفيذى ساري المفعول بالتوقيع من الحكومة وبرنامج الغذاء العالمى عليه مع اتخاذ الإجراءات القانونية لهذا الشأن .

(٣) يعتبر هذا المشروع منتهيًا لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الغذاء العالمى على المنتفعين .

(٤) لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الغذاء العالمى وفى حالة حدوث أى تغيير هام فى تقدم سير المشروع يستدعى تغيير فى الأهداف أو الحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أو كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع ، فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الغذاء العالمى من خلال مكتب المدير القطرى حيث يتم التفاوض بشأن التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

(٥) فى حالة فشل أحد الأطراف بالعقد التنفيذى فى تنفيذ التزاماته التى تعهد بها بموجب العقد التنفيذى هذا فإن للطرف الآخر الحق فى : ١ - التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة أو ٢ - إنهاء الاتفاق التنفيذى وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يومًا .

(٦) فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلع غذائية مقدمة من برنامج الغذاء العالمى وبالأسلوب المحدد فى البند الثالث فقرة (٦) فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها.

(٧) بالنسبة لسلع برنامج الغذاء العالمى المتبقية والتى لم تستخدم بعد فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقًا لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .

(٨) تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل العقد التنفيذى إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الغذاء العالمى، وموظفيه والأفراد الآخرين المكلفين من برنامج الغذاء العالمى لتنفيذ العقد التنفيذى هذا .

بناءً على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على العقد التنفيذى هذا .

قدم العقد التنفيذى هذا فى أربع نسخ باللغة الإنجليزية ،،

القاهرة فى :

مفوضًا عن حكومة جمهورية مصر العربية

التوقيع

الاسم : **السيد/ أحمد الجيزاوى**

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

مفوضًا عن برنامج الغذاء العالمى

التوقيع :

الاسم : **السيد/ جين بياترو بورديجون**

الوظيفة : المدير القطرى برنامج الغذاء العالمى

النتائج والمخرجات	المؤشرات
النتائج : مساعدة المجتمعات الريفية التى تعانى من الفقر وانعدام الأمن الغذائى على خلق أصول مادية وبشرية واجتماعية والتى ستسهم فى زيادة مستويات الدخل لتلك المجتمعات من خلال الزراعة وتربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .	النسبة المخصصة للغذاء فقط من دخل الأسرة
مخرج ١ : تمكين المجتمعات الهشة	عدد المجموعات القائمين على تنفيذ خطط عمليات المشروع
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية التى تم بناء القدرات والمهارات بها
	عدد أعضاء السلطات المحلية وموظفى المشروع بالحكومة الذين تم تدريبهم على أنشطة تنمية المجتمع بالمشاركة .
	عدد المؤسسات المجتمعية المحلية المتلقية لبرامج التدريب
مخرج ٢ : خلق الأصول المادية	عدد المنازل التى تم إنشاؤها - عدد الآبار السطحية التى تم حفرها
	عدد المجتمعات المستفيدة من إنشاء الأصول المادية الزراعية
مخرج ٣ : اكتساب المنتفعين المهارات والمعلومات اللازمة لزيادة الدخل من النشاط الزراعى وتربية الحيوان والخدمات المعاونة .	نسبة المجتمعات المتوفر لهم الحصول على الخدمات الإرشادية المتطورة
	عدد السيدات المنتفعات اللاتى تلقين التدريب فى مجالات الزراعة، تربية الحيوان والأنشطة المعاونة الأخرى .
	عدد المنتفعين الحاصلين على قروض صغيرة لتنفيذ المشروعات الصغيرة ذات العائد فى مجالات الزراعة ومعالجة النفايات وتربية الحيوان والخدمات المعاونة الأخرى .
مخرج ٤ : رفع الوعى لدى المنتفعين واكتسابهم للمهارات الضرورية اللازمة لتمكينهم من تحسين مستوى معيشتهم .	عدد المنتفعين المكتسبين للخبرات الحياتية التى تمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم .

قرار وزير الخارجية

رقم ٩ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٩٥ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ بشأن الموافقة على العقد التنفيذى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ، المكون الثالث تأمين سُبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة، المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بجنوب محافظة البحر الأحمر ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٩ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية العقد التنفيذى المُوقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن مساعدة البرنامج لخلق أصول ثابتة للمجتمعات الفقيرة - البرنامج القطرى (٢٠١٣ - ٢٠١٧) ، المكون الثالث تأمين سُبل العيش وخلق أصول للمجتمعات الريفية الفقيرة، المكون الفرعى : المجتمعات الهشة بجنوب محافظة البحر الأحمر .

ويُعمل بهذا العقد اعتباراً من ٢٠١٣/٦/١٨

صدر بتاريخ ٢٠١٥/٣/٥

وزير الخارجية

سامح شكرى